

رطب الرابحة ونحو ذلك هل يحسب السؤال عن غسلها قبل الاكل منها ام لا حيث روي عن
 من سبق فاجاب رحمه الله فقال الطاهر عدم وجوب السؤال عن ذلك حيث شاهد
 نظافة المطبوخ من ذلك وطيب وتجود ونحو ذلك فانها اثار الدرع على تقدم الغسل فاقال
 في الختار من عيت في صرا عليه اثر الغسل ولكن ونحو ذلك فانهم يملون عليه في روي
 فانما تنقي اثر الدرع على ذلك وجب الغسل ايضا والله اعلم انتهى جواب السهمودي فعلى
 هذا اذا وجدنا على ثوب كان عليه نجاسة اثر الغسل ونحو ذلك فهل يكفي عن السؤال
 عن نظائره كما لا يعا المسوا عنها الا ان سوا ذلك ما بان من اننا لم الله **فاجاب**
 نعم الله به اما ما قاله المجلد الاول من عدم العفو عن الاثر فهو صحيح وقد ذكرت في شرح
 العباد وغيره ما يوافق في عبارة شرح العباد وانما صح بمنقول بان ما يقى في نحو
 الكرش مما يشق غسله وتقيته منه يعني عنه بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه على
 من عملت الفقهاء وغيرهم جواز لكل المصالح في الاعمال اذا انقبت عما فيها من العيلا
 وان لم يغسل خلاف الكرش انتهى وفيه نظر والوجه انه لا يوجب غسلها الا لا يشق ذلك
 وانما لا يوجب تنقيته في الكرش عما فيه ما لم يشق فيه مخرج يسر والله اعلم
 عبارة شرح العباد وما ذكره السهمودي من انه لا يجب السؤال فهو صحيح وهو الذي
 عليه الاجماع النجلى من بعدهم وغيره للعادة المطردة التي لا تطغى الا بعد
 غسلها وتقيتها بل ومنه المبالغة في نظائرها ولا نقاشتها التوب اذا علمنا
 نجاستها ثم انماها معسولة وطيبه ولم يدر من غسلها بل يحتمل ذلك بقاها
 على نجاستها الا ان يقاس ما قاله في الآية انه اذا غاب عنها ولم يكن نظائرها لا يحسب
 ما وقع فيه لكنها تحسب بقاها على نجاستها استصحاب الاصل الذي علمناه وبقيتها
 وبين الكرش بان ذلك سوي في المشقة في السؤال عنه ولا طراد العادة فيه كما في ذلك
 هكذا لو وجد عدم احكامه بالكرش فيما ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
سئل ايضا ادم الله وجوده سواء لاصوره اذ كان موضع من ارض او ثوب مثلا
 من حيثما وقع على ذلك المتنجس فهل يظهر ذلك فقط ام لا يظهر الا بعد غسل الجميع **فاجاب**

بغير صح

بقوله

بقوله اذا وقع الماعلى بعض المتنجس فان كانت نجاسة حكيمة طهرا صابا الماء وان كانت
 عينية من التي يجب غسلها في ادخال جزء مما صابها الماء الله اعلم **سئل** في
 عهد ما اذا مات الخليل وفيه غسل فهل يغسل **فاجاب** القياس انه لا يغسل لان بيدها
 لا نجس مما استود الله اعلم **سئل** في عهد ما صوره مما صورته فرض ادى يتولد بين
 ادم وكل فما حكمه **فاجاب** بقوله الوجه كما اقتضاه صريح كلامه هو مخرج بوجوه المراتب
 انه يكون نجس العين ويتعلق به الاحكام الشرعية حتى ان الاله الحاسد وصحة دخول المسجد
 الامع من الطلوع وتفتقر نجاسة القياس اليها يتعلق به ويعتبر بالنظر في غيره ولو نحو
 زوجته فيما ظهر قال بعضهم والظاهر انه لا يجوز الاقتداء به لان مكانه الضميمة
 والاضمة الى الاقتداء انتهى وفيه نظر ومقتضى قوله كل تصح صلاحه من غير اعادة مسح
 الاقتداء به صحتا لقروءة به وهو اوجه لانه لا اعادة عليه فهو كالسائر المستقام
وسئل في عهد ما يدعى ثوبه نجاسة معفو عنها اكرم لعنت مخرج
 فيه نجس اخر غير معفو عنه وان لم يغسله فهل يجب ايضا الى المعفو عنه تبعه ام لا
 لانه قد يغتفر في والد وقد يشق لكرته **فاجاب** بقوله قضيه كلامه انه
 يجب عليه ان لا يكره لغيره بعض الميمين خلافه وعلا بانه قد ينتشر المعفو عنه
 بما لا يطهر فهو كما ينتشر بالعرف ونحوه وان جيل مخيل ان الما ينشر بوضوئه
 المعفو عنه ثم يسرى الى باقي الثوب فقد ذكر القوي انه اذا كان على موضعين متفرقين
 من يد نجاسة قضيت الماعلى اعلاهما فاعليه ثم احدث الاستفان فانها يطهران
 جميعا فاذا كان الما في اذكاره يطهر الخمر الاستفان مع انه يطهر الاعلى والم ينشر به
 وضوئها اول بعد التاثر هذا ان كانت النجاسة على موضعين متفرقين والافالذ
 يظهر انه يجب المبالغة في الغسل بحيث يزول اوصافها او يصف ما توسر اليه من ارب
 او مخرج ويقتطع فيها اذ يتبع لوان احدهما ويخرج الاخرى في حال واحد وكلام الاصحاب
 في غيره في الصورة ودمهم الطهارة انتهى وفيه تاويل لا يخفى على العقيد **وسئل**
 في عهد ما يدعى طوبه وزج المرأة الحيض ما يبيض متردد بين المذي والعرف

صحة م